



البند الحادي عشر من جدول الأعمال

الحساب التكميلي للميزانية العادية

معلومات أساسية

١. عرض اقتراح إنشاء حساب تكميلي للميزانية العادية للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خلال مناقشة مجلس الإدارة حول الاستعراض الأولي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ثم ركزت عدة دول أعضاء على وجود قيود حقيقية على زيادة اشتراكاتها المقدر في منظمة العمل الدولية. وفي الوقت ذاته، تم التشديد طوال النقاش على أهمية تعزيز خدمات منظمة العمل الدولية في البلدان، ولا سيما من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق. وأشار إضافة إلى ذلك إلى أن الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية قد انخفضت بالسعر الثابت للدولار بزهاء ٤,٧ في المائة منذ الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.
٢. وبالتالي شجع المدير العام تفكيراً ابتكارياً بشأن الميزانية العادية لتمكين منظمة العمل الدولية من أن تفي بولايتها وأن تستجيب للاحتياجات المتزايدة للهيئات المكونة الثلاثية، على نحو تام. وأعد المكتب بدوره أول مشروع لورقة مناقشة للحساب التكميلي للميزانية العادية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وزعت على الهيئات المكونة الثلاثية لتبادل الآراء.
٣. وعلى أساس المعلومات المتلقاة والمشاورات الإضافية التي أجريت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، أعد في أعقاب ذلك استراتيجية للميزانية ثلاثية الجوانب. وشمل النهج مصدري التمويل القائمين (أي الميزانية العادية بالاستناد إلى الاشتراكات المقدر وإسهامات الهيئات المانحة من خارج الميزانية لبرامج تعاون تقني محددة) بالإضافة إلى جانب جديد مقترح بوصفه الحساب التكميلي للميزانية العادية.
٤. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أعد المكتب مذكرة معلومات أساسية عن الحساب التكميلي للميزانية العادية، تضمنت أسئلة وإجابات، لتسهيل مناقشة تامة حول الحساب التكميلي للميزانية العادية في دورة مجلس الإدارة ٢٩٨ في سياق بحث مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واقترح المدير العام إنشاء حساب تكميلي للميزانية العادية من الإسهامات الطوعية لمد نطاق قدرة منظمة العمل الدولية وتدعيمها كي تقدم الخدمات حسب الأولويات المحددة في ميزانية وبرنامج منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولا سيما تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق.
٥. وكانت استجابة مجلس الإدارة إيجابية. وفي أعقاب المناقشات، أيد المجلس مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما فيها اقتراح إنشاء الحساب التكميلي للميزانية العادية، على افتراض أنه سيكون هناك ما يكفي من الوقت بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لتلقي الإسهامات الطوعية للحساب التكميلي للميزانية العادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والتسعين وبناء على توصية من مجلس الإدارة، بالأغلبية الساحقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما فيها اقتراح إنشاء الحساب

التكميلي للميزانية العادية. وفي أعقاب ذلك، وضع المكتب استراتيجية لحشد الإسهامات للحساب التكميلي للميزانية العادية.

آخر التطورات

٧. قبل انعقاد الدورة السادسة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وخلالها، عقد المكتب عدة اجتماعات ودورات إعلامية مع الهيئات المكونة والمساهمين المحتملين. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، دعا المكتب البلدان المانحة العشرين الأولى لمنظمة العمل الدولية إلى اجتماع إعلامي غير رسمي بشأن الحساب التكميلي للميزانية العادية. وأدرجت كذلك جلسات إعلامية عن الحساب التكميلي للميزانية العادية في الجلسات العادية للهيئات المانحة. وعقد اجتماع إعلامي منفصل للمنظمة الدولية لأصحاب العمل وللاتحاد الدولي لنقابات العمال بدعم من مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال بالإضافة إلى عدة اجتماعات إعلامية للمندوبين إلى الدورة السادسة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي.

٨. ولتسهيل الاجتماعات والدورات الإعلامية، أعد المكتب ملف معلومات وعرضاً في شكل PowerPoint عن الحساب التكميلي للميزانية العادية. وأتيح هذه المواد المتعلقة بالحساب التكميلي للميزانية العادية وغيرها من المواد على الجمهور على صفحة مخصصة للعموم على شبكة الانترنت (www.ilo.org/pardev).

٩. وفي غضون ذلك، استحدث المكتب بالتشاور مع جميع الوحدات ذات الصلة، طريقة وإجراء لتسجيل وحساب الإسهام في الحساب التكميلي للميزانية العادية. ومنظمة العمل الدولية، إذ تقوم بذلك، تستند إلى التجارب والدروس المستمدة من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وقد اضطلعت كل منهما بإنشاء آلية تمويل مماثلة "طوعية أساساً".

١٠. ونتيجة لذلك، حدد المكتب إجراءات تتناول طريقة إدارة الإسهامات في الحساب التكميلي للميزانية العادية ورصدها وتقييمها دعماً للبرامج القطرية للعمل اللائق في الأقاليم. وأعدت نماذج للإبلاغ المالي للمساهمين في الحساب التكميلي للميزانية العادية، كما أعد نموذج لاتفاق الإسهام في الحساب التكميلي للميزانية العادية.

الإسهامات في الحساب التكميلي للميزانية العادية

١١. كان مجلس الإدارة قد حدد في سياق مناقشاته لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مستوى الموارد المقدر للحساب التكميلي للميزانية العادية بالنسبة إلى الميزانية العادية.

١٢. واتفق مجلس الإدارة على هدف مبدئي قدره ٥٦ مليون دولار أمريكي للحساب التكميلي للميزانية العادية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويبين الجدول ٥ في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المعتمدة في المؤتمر، بالإضافة إلى ذلك التوزيع العام للحساب التكميلي للميزانية العادية حسب الإقليم والهدف الاستراتيجي^١:

^١ أنظر: GB.298/PFA/13(& corr.).

الحساب التكميلي للميزانية العادية
(حسب الإقليم والهدف الاستراتيجي)

الإقليم (بآلاف الدولارات الأمريكية)						
المجموع	أوروبا	آسيا	الدول العربية	الأمريكتان	أفريقيا	الهدف الاستراتيجي
11,000	1,000	3,000	1,000	3,000	3,000	المعايير
21,000	1,000	5,000	2,000	3,000	10,000	العمالة
11,000	1,000	2,000	1,000	2,000	5,000	الحماية الاجتماعية
13,000	2,000	2,000	2,000	3,000	4,000	الحوار الاجتماعي
56,000	5,000	12,000	6,000	11,000	22,000	المجموع

١٣. وشرع المكتب في حشد الموارد. وأبدى عدد من الحكومات اهتمامه بتقديم إسهامات في الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية. وسيقدم المكتب بصورة شفوية معلومات عن آخر المستجدات في الإسهامات الخاصة المتلقاة وفي تخصيص هذه الموارد حسب الإقليم والأهداف الاستراتيجية.

إدارة وتخصيص موارد الحساب التكميلي للميزانية العادية داخل كل إقليم

١٤. سيكون من المطلوب من الهيئات المانحة ومن الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية أن توقع اتفاق إسهام في الحساب التكميلي للميزانية العادية، يتضمن بنوداً اعتيادية، توجهاً لتحويل إسهاماتها إلى منظمة العمل الدولية. ومن ثم ستخصص أموال الحساب التكميلي للميزانية العادية وتصرف بما يتفق مع أولويات ونتائج مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما وافق عليها مجلس الإدارة والمؤتمر. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستنفذ منظمة العمل الدولية، بناءً على موافقة مجلس الإدارة والمؤتمر، أحد البرامج الممولة من المصادر التكميلية الثلاثة أي: الميزانية العادية وأموال التعاون التقني والحساب التكميلي للميزانية العادية.

١٥. وسيستند تخصيص الإسهامات في الحساب التكميلي للميزانية العادية ضمن كل إقليم إلى البرامج القطرية للعمل اللائق القائمة على النتائج وإلى الأولويات الإقليمية كما حددتها الاجتماعات الإقليمية ومجلس الإدارة. وستقدم مخصصات الحساب التكميلي للميزانية العادية الدعم لأولويات وحصائل محددة للبرامج القطرية للعمل اللائق ذات نتائج متوقعة قابلة للقياس. وستشمل معايير الاختيار الدعم والمشاركة على مستوى ثلاثي والإسهام في الأهداف الإنمائية الوطنية وأهداف البرامج القطرية للأمم المتحدة والميزة المقارنة لمنظمة العمل الدولية والدعم على صعيد المكتب. أما القرارات النهائية المتعلقة بالمخصصات فسيتم اتخاذها من قبل المدبرين الإقليميين (العاملون بالتضافر في حالة التعاون بين بلدان الجنوب أو الإجراءات الإقليمية) على أساس تحليل صارم قائم على النتائج.

١٦. وستدرج تقارير دورية وموحدة في التقرير العادي الذي يقدمه المكتب عن تنفيذ البرامج. وستخضع أموال الحساب التكميلي للميزانية العادية لعملية مراجعة وإشراف داخلية وخارجية مقررّة. وستخضع جميع البرامج الممولة من الحساب التكميلي للميزانية العادية بدورها إلى عملية رصد وتقييم مقررّة. وستشمل برامج الحساب التكميلي للميزانية العادية موارد من أجل عمليات تقييم مستقلة حين يسمح نطاقها بذلك، وستكون خاضعة كذلك للتقييم الذاتي ولعملية تقييم البرامج القطرية للعمل اللائق بما يتمشى مع سياسة وإجراءات تقييم منظمة العمل الدولية.

١٧. سيشكل الحساب التكميلي للميزانية العادية مصدراً ثالثاً للتمويل يستخدم لزيادة وترسيخ أولويات وحاصلات العمل اللائق على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. وسيحقق ذلك من خلال حوار مع الهيئات المكونة الثلاثية في الدول الأعضاء ضمن إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة والتعاون فيما بين الوكالات.

١٨. وفي المناقشات الأخيرة والوثائق الصادرة بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك التحضيرات للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، شددت عدة وثائق وتقارير على الحاجة إلى تمويل مناسب وموثوق به وقابل للتنبؤ توجيهاً لأن تصبح الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. ودعا وزراء التنمية من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء إلى زيادة التمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة في إطار منظومة أمم متحدة تم إصلاحها.

١٩. ومن شأن الإسهامات المتلقاة في الحساب التكميلي للميزانية العادية أن تمكن منظمة العمل الدولية من أن تبين كيف يمكن لحساب طوعي أساساً أن يعمل لتعزيز الأداء بهدف توفير العمل اللائق للجميع وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى زيادة الإسهامات في هذه الآلية الابتكارية حتى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وخلالها.

جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وثيقة مقدمة للإطلاع.

² مثلاً "التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" (A/62/74-E/2007/54) "والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" (A/62/73-E/2007/52). وفي الفقرة ٢٣ من الوثيقة الأخيرة، يذكر الأمين العام الحساب التكميلي للميزانية العادية كمثال على نهج ابتكاري لجعل تمويل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أكثر موثوقية وقابلية للتنبؤ.